مدى تأثر دولة قطر بالأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010

ياسر ابراهيم صقور* **إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز شحادة المنصور**

الملخص

سادت حالة من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010، تمثّلت باندلاع مظاهرات معارضة للأنظمة الحاكمة ومُطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، وبانتشار العنف المسلح، وبسقوط الأنظمة الحاكمة في عدة دول مثل: تونس ومصر وليبيا واليمن. وتعود أسباب نشوء حالة عدم الاستقرار هذه إلى عدة عوامل: داخلية، وخارجية.

يتناول هذا البحث وضع دولة قطر في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي في محيطها الإقليمي. فعلى الرغم من أنّها دولة غير ديمقراطية، وبالتالي فهي مُعرضةٌ لقيام تحركات معارضة، إلّا أنّها حافظت على استقرارها، ولعبت دوراً إقليمياً مؤثراً من خلال إسهامها في إسقاط العديد من الأنظمة الحاكمة ودعم أنظمة أخرى.

ويستعرض البحث أيضاً، العوامل التي ساعدت دولة قطر على الحفاظ على استقرارها(عوامل منعت حصول أيّة اضطرابات داخلية أو تدخلات خارجية). وتُقسم إلى عوامل داخلية، وهي: الازدهار الاقتصادي، صغر مساحة الدولة، قلة عدد السكان،

*قسم العلاقات الدولية– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

التجانس العرقي والديني بين المواطنين، وعدم وجود معارضة قوية للنظام الحاكم. بالإضافة إلى عوامل خارجية، وهي: التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، العلاقات المتينة مع القوى الأوروبية الكبرى، السياسة الخارجية غير العدائية قبل عام 2010، الدور الوظيفي الذي لعبته على الصعيد الإقليمي بعد عام 2010 في إطار تنفيذ مشروع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين الهادف إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، المكانة المُهمة في أسواق الطاقة العالمية (حيث تُعد دولة قطر أكبر مُصدّر للغاز الطبيعي المُسال في العالم)، وإقامة علاقات مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

"How far has the state of Qatar been impacted by the events the Arab region has experienced since late 2010"

Yasser Ibrahim Sakour
Supervised by Prof. Abdel Aziz Shehadeh Al-Mansour

Abstract

A state of political instability has prevailed in the Arab region since late 2010, represented by the outbreak of protests against the ruling regimes and demands for political and economic reforms, the spreading of armed violence, and the falling of the ruling regimes in several countries such as Tunisia, Egypt, Libya and Yemen. The reasons for this instability are attributed to internal and external factors.

This research deals with the situation of the State of Qatar under the political instability in its regional environment. Although Qatar is a non-democratic state and, therefore, vulnerable to the emergence of opposition movements, it has maintained its stability and played an influential regional role through its contribution to overthrowing several ruling regimes and supporting other regimes.

The research also reviews the factors that helped the State of Qatar to maintain its stability (factors that prevented any internal disturbances or external interference). These factors are divided into internal factors, which are: the economic prosperity, the small size of the state, the small number of the population, the ethnic and religious

homogeneity among the citizens, and the absence of strong opposition to the ruling regime. In addition, there are external factors, namely the alliance with the United States of America, the strong relations with the major European powers, the non–hostile foreign policy before 2010, the functional role it played at the regional level after 2010 in the framework of the implementation of the project of the United States of America and its European allies aimed at rearranging the Middle East region, the distinguished place in the global energy markets (Qatar is considered as the largest exporter of Liquefied gas in the world) and the establishment of relations with "Israel".

المقدمة

شهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 سلسلةً من المتغيرات، بدأت من تونس على شكل مظاهرات شعبية مُناهضة للنظام السياسي الحاكم ومُطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، ثمّ لتمتد – مع التفاوت في حجمها والاختلاف في أسباب اندلاعها من دولةٍ إلى أخرى– مطلع عام 2011 إلى عددٍ من الدول العربية الأخرى أبرزها: مصر واليمن وليبيا والبحرين وسورية والسعودية والمغرب، ولتتحوّل في بعض هذه الدول إلى حالة تمرد مسلح ضد السلطات، ممّا أدى إلى إقالة بعض الحكومات وسقوط بعض الأنظمة الحاكمة وتفشي الفوضى والعنف المسلح في عدة دول. وبشكلٍ عام دخلت المنطقة العربية في حالةٍ من عدم الاستقرار السياسي، تعود أسبابها بالإضافة للأوضاع الداخلية إلى التدخّل الخارجي؛ فبحكم الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والتنافس الإقليمي والدولي على النفوذ فيها، تدخّلت العديد من الأطراف والقوى الإقليمية والدولية لتوجيه وتصعيد الأحداث بما يخدم مصالحها ويُعزّز نفوذها. وفي المقابل بقيّت دول عربية أخرى بمنأى عن حصول التغيير السياسي فيها أو حتى تأثّرها بهذه الأحداث، وفي مُقدمتها دولة قطر، على الرغم من وجود بعض العوامل التي تجعلها عرضةً لامتداد المظاهرات المعارضة لأنظمة الحكم إليها. فما هي العوامل التي ساعدت هذه الدولة على الحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي في ظل حالة عدم الاستقرار في محيطها الإقليمي الذي كان ولايزال يتعرض للتدخلات الخارجية؟.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنّه سيتناول وضع دولةٍ من الدول التي لعبت دوراً إقليمياً مؤثراً منذ أواخر عام 2010 من خلال دعمها لعملية التغيير السياسي في أغلب الدول العربية، ولم تتأثر بالأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، رغم افتقادها لمعايير الديمقراطية التي نصّبت نفسها كمدافع عنها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إظهار حالة دولة قطر وأوضاعها في ظل حالة عدم الاستقرار في محيطها الإقليمي، وكذلك رصد العوامل التي جعلتها بمنأى عن التأثر بالأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 ومكّنتها من الحفاظ على استقرارها.

إشكالية البحث:

تتمثّل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في حفاظ دولة قطر على حالة الاستقرار السياسي الداخلي، رغم وجود بعض العوامل التي تجعلها عُرضةً لامتداد الأحداث الحاصلة في محيطها الإقليمي إليها. ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤل التالي:

- ما هي العوامل التي جعلت دولة قطر بمنأى عن التأثر بالأحداث الحاصلة في محيطها الإقليمي، وبالتالي ساعدتها في الحفاظ على استقرارها السياسي الداخلي؟

فرضية البحث:

للإجابة على سؤال البحث، يفترض الباحث وجود مجموعةٍ من العوامل ساعدت دولة قطر في الحفاظ على استقرارها، وهي ما يلي:

1- عوامل داخلية: الازدهار الاقتصادي، صغر مساحة الدولة، قلة عدد السكان، التجانس العرقي والديني بين المواطنين، وعدم وجود معارضة قوية للنظام السياسي الحاكم.

2- عوامل خارجية: التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، العلاقات المتينة مع القوى الأوروبية الكبرى، السياسة الخارجية غير العدائية قبل عام 2010، الدور الوظيفي الذي لعبته على الصعيد الإقليمي بعد عام 2010 في إطار تنفيذ مشروع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين الهادف إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، المكانة المُهمة في أسواق الطاقة العالمية، وإقامة علاقات مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية وحالة دولة قطر خلالها، وتحليل العوامل التي جعلت هذه الدولة بمنأى عن التأثر بهذه الأحداث وساهمت في الحفاظ على حالة الاستقرار الداخلي التي تتميّز بها، فضلاً عن تحليل العوامل التي تجعلها دولةً مُعرضةً للتأثر بالأحداث الحاصلة في محيطها الإقليمي.

حدود البحث:

1- الإطار الزماني: يُركز البحث على الفترة الواقعة بين أواخر عام 2010 ونهاية عام 2012، لأنّها مثّلت ذروة حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، ولأنّ الدور الإقليمي القطري برز خلالها.

2- الإطار المكاني: ينحصر البحث في دولة قطر والدول العربية التي حصلت فيها المتغيرات وتدخّلت فيها دولة قطر، وهي: تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين وسورية.

تقسيم البحث:

يتكون البحث من مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة.

يتناول المطلب الأول طبيعة الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010، ويتضمن: أولاً- الحراك السياسي، ثانياً- تغيّر الأنظمة السياسية الحاكمة.

أمّا المطلب الثاني فيتناول حالة دولة قطر في ظل الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، ويتضمن: أولاً- دولة مُعرضة لامتداد الأحداث الحاصلة في محيطها الإقليمي إليها؛ كونها غير ديمقراطية، ثانياً- دولة مُستقرة سياسياً.

ويستعرض المطلب الثالث العوامل الداخلية التي ساعدت دولة قطر في الحفاظ على استقرارها، ويتضمن: أولاً- الازدهار الاقتصادي، ثانياً- صغر مساحة الدولة، ثالثاً- قلة عدد

السكان، رابعاً- التجانس العرقي والديني بين المواطنين، خامساً- عدم وجود معارضة قوية للنظام الحاكم.

أمّا المطلب الرابع فيستعرض العوامل الخارجية التي ساعدت دولة قطر في الحفاظ على استقرارها، ويتضمن: أولاً- التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثانياً- العلاقات المتينة مع القوى الأوروبية الكبرى، ثالثاً- السياسة الخارجية غير العدائية قبل عام 2010، رابعاً- الدور الوظيفي الذي لعبته على الصعيد الإقليمي بعد عام 2010 في إطار تنفيذ مشروع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين الهادف إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، خامساً- المكانة المُهمة في أسواق الطاقة العالمية، سادساً- إقامة علاقات مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

المطلب الأول- طبيعة الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010:

شهدت المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011 حراكاً سياسياً، اختلف في أسبابه وحجمه ومطالبه من دولةٍ إلى أخرى. وكان أبرز ما ميّز هذا الحراك هو سرعة انتقاله بين دول المنطقة، ونجاحه في إسقاط الأنظمة الحاكمة في بعض الدول، والطابع المسلح الذي أخذه في دولٍ أخرى. وبشكلٍ عام سادت حالة من الاضطراب السياسي في أغلب دول المنطقة.

أولاً- الحراك السياسي:

يُعرّف الحراك السياسي بأنّه النشاطات السياسية الفردية والجماعية داخل الوطن وخارجه، بغض النظر عن كونها موالية أو معارضة للنظام السياسي، فالحراك قد يكون اجتماعاً أو احتجاجات أو مظاهرات أو إضرابات أو ما شابه ذلك، وهو إمّا حراك سلبي لا يخدم المصلحة العامة وتُحركه أجندات لا علاقة لها بالإصلاح، أو حراك إيجابي هدفه الإصلاح كغاية جماهيرية[1].

1- محمد فخري راضي، "دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي"، (عمّان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014)، ص 16.

وبالنسبة للحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية، فكان عبارةً عن مظاهرات تراوحت مطالبها بين الإصلاح السياسي والاقتصادي وإسقاط النظام السياسي الحاكم – قابلها مظاهرات مؤيدة للنظام الحاكم في بعض الدول، لكنّ الباحث يتناول المظاهرات المعارضة؛ كونها من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي– وتحوّل إلى تمرد مسلح في دولٍ أخرى. ويُمكن تقسيم الدول العربية بحسب شدة وحجم المظاهرات المعارضة، ونوع الحراك فيها إلى أربع مجموعات:

1ـ دول شهدت مظاهرات ضخمة، وكان الحراك فيها ذا طابع إيجابي (هدفه الإصلاح، ولم يتحوّل إلى تمرد مسلح ضد السلطات بدعمٍ خارجي كما حصل في دولٍ أخرى)، مثل: تونس ومصر والبحرين.

2ـ دول شهدت مظاهرات ضخمة، وكان الحراك فيها ذا طابع إيجابي في البداية، لكنّه سرعان ما طغى عليه الطابع السلبي، مثل: اليمن وليبيا. حيث شهد الحراك في اليمن تمرداً مسلحاً جزئياً ضد السلطات، وحصول تدخّل خارجي –على المستوى السياسي– لإحداث التغيير السياسي. أمّا الحراك في ليبيا فقد تحوّل إلى تمرد مسلح ضد السلطات بدعمٍ من عدة أطراف وقوى إقليمية ودولية تدخّلت لإسقاط النظام الحاكم، حيث تمّ تسليح المعارضة، وتدخّل حلف شمال الأطلسي(NATO) تحت شعار "حماية المدنيين" بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم "1973" لعام 2011 القاضي بتفعيل العقوبات العسكرية على ليبيا[2].

3ـ دول شهدت مظاهرات محدودة الحجم، وكان الحراك فيها ذا طابع إيجابي، مثل: السعودية والمغرب وسلطنة عُمان والأردن.

2ـ يوسف محمد، "التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011– 2015"، (جامعة بنغازي: كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2019)، ص 110–117.

4ـ دول شهدت مظاهرات محدودة الحجم، وكان الحراك فيها ذا طابع سلبي، مثل: سورية. فقد اندلعت المظاهرات بدعم خارجي، وسرعان ما تحوّلت إلى تمرد مسلح ضد السلطات. حيث ساهمت العديد من الأطراف والقوى الإقليمية والدولية في تمويل المظاهرات والتحركات المعارضة، ومن ثمّ تسليح وتمويل وإدخال المجموعات الإرهابية إلى الأراضي السورية.

وتعود أسباب اندلاع المظاهرات، ومن ثمّ تحوّلها إلى تمرد مسلح في بعض الدول، إلى مجموعتين من العوامل، وهي ما يلي:

1ـ العوامل الداخلية: حيث كان لاندلاع المظاهرات مجموعةٌ من الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كارتفاع معدلات البطالة، واختفاء الطبقة الوسطى، وتدني مستوى المعيشة، والفساد، والتهميش السياسي، وضعف الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني[3]. وبالرغم من تفاوت هذه العوامل بين دولةٍ وأخرى نتيجةً لتباين السياسات الاقتصادية المُتبعة وطبيعة الأنظمة السياسية ونمط الثقافة السياسية ودرجة النضج المجتمعي، إلّا أنّها كانت الدافع لاندلاع المظاهرات في أغلب الدول العربية.

2ـ العوامل الخارجية: فبحكم الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية، كانت هذه المنطقة ولاتزال عُرضةً للتدخلات الخارجية في إطار التنافس بين القوى الدولية والإقليمية على النفوذ فيها. وبالتالي فإنّ العوامل الخارجية لعبت دوراً مؤثراً في تحريك الشارع العربي، وإحداث التغيير السياسي في بعض دول المنطقة. ومن هذه العوامل: التدخّل الأمريكي في الشؤون العربية، وتصاعد نفوذ بعض القوى الإقليمية وتأثيرها في الشؤون العربية[4]. وتُعد هذه العوامل الدافع الأكبر لاندلاع وتصاعد المظاهرات وتحوّلها إلى تمرد مسلح ضد السلطات

3ـ قروف لميرة، "البعد الاقتصادي في الحراك العربي"، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2016)، ص 19– 20– 22.

4ـ تمارا الأسدي ومحمد الشبوط، "عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية"، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018)، ص 13–14.

في عدة دول، مثل: ليبيا وسورية. حيث استغلت عدة أطراف وقوى إقليمية ودولية الأوضاع الداخلية في هذه الدول للتحريض ضدّ النظام الحاكم، وقامت بتمويل وتسليح التحركات المعارضة.

ثانياً- تغيّر الأنظمة السياسية الحاكمة:

اختلف الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية في نتائجه من دولةٍ إلى أخرى. فقد أدى إلى إحداث التغيير السياسي الشامل بشكل سلمي في بعض الدول، ومن خلال التدخل العسكري الخارجي ودعم المعارضة المسلحة في دولٍ أخرى. بينما لم يُسفر عن حدوث أيّ تغيير سياسي شامل في دولٍ أخرى، بعضها قام بإصلاحاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ، وبعضها الآخر تلقى دعماً خارجياً لمنع سقوط النظام الحاكم كالبحرين التي أُرسلت إليها قوات "درع الجزيرة" الخليجية. لكنّ الأهم في نتائج هذا الحراك هو سقوط الأنظمة الحاكمة في بعض الدول، حيث يُمكن التمييز بين مجموعتين من الدول التي تغيّرت أنظمتها الحاكمة، وهي:

1- دول تغيّرت أنظمتها السياسية الحاكمة نتيجة المظاهرات المعارضة لهذه الأنظمة، مثل: تونس ومصر واليمن. حيث أدّت المظاهرات في تونس إلى قيام الرئيس التونسي الأسبق "زين العابدين بن علي" بترك منصبه، ومغادرة بلاده مُتجهاً إلى السعودية مطلع عام 2011. وفي مصر أيضاً أدّت المظاهرات التي اندلعت مطلع عام 2011 إلى تنحي الرئيس الأسبق "محمد حسني مبارك" عن منصبه بعد أقل من شهر على اندلاعها. وفي اليمن أدّت المظاهرات إلى تنحي الرئيس السابق "علي صالح" عن منصبه أواخر عام 2011 بموجب "المبادرة الخليجية"، حيث نصّت هذه المبادرة على قيامه بتسليم صلاحياته لنائبه "عبد ربه منصور هادي" في إطار عملية سياسية انتقالية[5].

5- زياد الدباغ، "الواقع السياسي في اليمن بعد عام 2010"، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية، العدد 41، صيف 2019)، ص 197-198.

2ـ دول تغيّرت أنظمتها الحاكمة بعد تدخّل عسكري خارجي، مثل: ليبيا. حيث أدّت العمليات العسكرية ضدّ الجيش الليبي والتي بدأت في أواخر شهر آذار من عام 2011 بقيادة حلف شمال الأطلسي إلى سقوط النظام الحاكم، فضلاً عن دخول ليبيا في حالةٍ من الفوضى الأمنية[6].

المطلب الثاني- حالة دولة قطر في ظل الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية:

على الرغم من توفر بعض العوامل التي تجعل من دولة قطر عُرضةً للتأثر بالأحداث الحاصلة الحاصة في محيطها الإقليمي، إلّا أنّها لم تتأثر بهذه الأحداث نهائياً، بل حافظت على حالة الاستقرار السياسي التي تتميّز بها.

أولاً- دولة مُعرضة لامتداد الأحداث الحاصلة في محيطها الإقليمي إليها؛ كونها غير ديمقراطية:

لم تكن دولة قطر أفضل من غيرها من دول المنطقة التي شهدت حراكاً سياسياً كانت الأوضاع السياسية الداخلية أحد أسبابه، بل على العكس أغلب هذه الدول كانت الحياة السياسية فيها أفضل؛ حيث تُعد دولة قطر دولةً غير ديمقراطيةٍ، وبالتالي فهي مُعرضةٌ لقيام تحركات معارضة للنظام الحاكم ككل أو مُطالبة بالإصلاح السياسي.

فالديمقراطية تعني حكم الشعب كله، وليس مجرد فئة أو طبقة أو قطاع من هذا الشعب، فهي كلمة تتكون من مقطعين يونانيين، هما: "Demos" أي الشعب و"Kratia" بمعنى حكم. وهناك ثلاثة أبعاد تندرج في إطار التعريف الإجرائي للديمقراطية[7]، وهي ما يلي:

1ـ المنافسة ما بين أحزاب متعددة على موقع السلطة، بحيث تتبدل المواقع دورياً، ولا يحتكر حزب واحد السلطة، ويتم الانتقال السلمي للسلطة بسهولة، ودون اللجوء إلى استخدام القوة.

6ـ يوسف محمد، "التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011– 2015"، مرجع سابق، ص 116-120-131.

7ـ إيمان أحمد، "الديمقراطية والتحول الديمقراطي: الأبعاد النظرية والتأصيلية"، (مجلة المعهد المصري للدراسات: المجلد الأول، العدد الأول، يناير/ 2016)، ص 8–10.

2- المشاركة السياسية من خلال حق التصويت المكفول للمواطنين والذي يُمكّنهم من اختيار واستبدال القيادات من خلال انتخابات دورية ونزيهة.

3- توافر حريات مدنية وسياسية ومكفولة للمواطنين كحرية العقيدة والاجتماع والتعبير وحرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات والانضمام لها، مع حرية الوصول إلى المعلومات وحرية الصحف.

وطبقاً للمؤشرات السابقة للديمقراطية، فإنّ دولة قطر تفتقد لمعظمها في ظل اعتمادها نظام حُكم ذي طبيعة ملكية مُطلقة (نظام "أميري" اعتمدته منذ استقلالها عام 1971)، تعتمده قلةٌ من دول العالم فقط بعد أن اتجهت أغلب الدول للأخذ بنظام الحكم الجمهوري أو التحوّل من الملكية المُطلقة إلى الملكية الدستورية، ويُصنف ضمن قائمة الأنظمة الاستبدادية. ويمكن الاستدلال على افتقاد دولة قطر للمؤشرات الديمقراطية، من خلال ما يلي:

1- إنّ الحكم في دولة قطر ليس للشعب كله، وإنّما لفئةٍ مُحددةٍ منه؛ نتيجة استئثار أسرة "آل ثاني" بالحكم وهيمنتها على سلطات الدولة في ظل نظام الحكم ذي الطبيعة الملكية المُطلقة: فقد نصّت المادة الثامنة من دستور دولة قطر الصادر عام 2004 على أنّ حكم الدولة وراثي في عائلة "آل ثاني" وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبدالله بن جاسم من الذكور. كما تُعد مؤسسة "الأسرة الحاكمة" مؤسسة دستورية في دولة قطر، حيث تنص المادة الرابعة عشر من الدستور على أنّه "يُنشأ مجلس العائلة الحاكمة بقرار من الأمير الذي يقوم بتعيين أعضاء هذا المجلس من العائلة الحاكمة"، ولهذا المجلس سلطات واسعة في اختيار الأمير، بالإضافة إلى الدور الاستشاري للعائلة الحاكمة في تعيين ولي العهد وإعفاءه. وبالنسبة للأمير فهو رأس الدولة، ويعاونه مجلس الوزراء في أداء مهامه وممارسة سلطاته. ويتولى رئاسة مجلس الوزراء أحد أفراد الأسرة الحاكمة[8]. وبذلك تكون أسرة "آل ثاني" هي

8- منذر شراب، "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012"، (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية-قسم التاريخ، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، 2014)، ص 28-29.

الأسرة المُهيمنة على إدارة كافة شؤون الدولة، من خلال احتكارها لأعلى المناصب فيها كمنصبي الأمير ورئيس مجلس الوزراء، وحصر هذه المناصب بأفراد العائلة فقط. وبالإضافة لهيمنة أمير الدولة على السلطة التنفيذية، فهو يُهيمن أيضاً على السلطة التشريعية، حيث إنّ صلاحيات مجلس الشورى (البرلمان) مُقيدة بإرادته، ورغم أنّ الدستور نصّ على انتخاب "30" عضواً من أعضاء المجلس البالغ عددهم "45" مع احتفاظ الأمير بحق تعيين الأعضاء الـ"15" الباقيين[9]، إلّا أنّه لم يتم إجراء أيّة انتخابات حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة. وهذا ما يجعل من مجلس الشورى مجلساً شكلياً مُقيد الصلاحيات في ظل الاعتماد على التعيين في اختيار أعضاءه، وحتى في حال إجراء الانتخابات فإنّ الأمير يبقى محتفظاً بحقه في تعيين ثلث الأعضاء، ويُعد ذلك تعدياً على السلطة التشريعية.

2ـ لا يُوجد في الدستور القطري ما يُشير إلى حرية تشكيل الأحزاب السياسية، ولا يُسمح بتشكيلها. وهذا يعني غياب التعددية السياسية والمنافسة على السلطة، وعدم السماح بنشوء أيّة تنظيمات سياسية معارضة.

3ـ لم تشهد دولة قطر تنظيم أيّة انتخابات منذ استقلالها، باستثناء الانتخابات البلدية والاستفتاء على دستور عام 2004. وبالتالي ليس للشعب القطري أيّ دور في اختيار قادته السياسيين، وينحصر هذا الأمر في الأسرة الحاكمة، وهذا ما يُسقط حق المشاركة السياسية للمواطنين والذي يُعد من أسس الحكم الديمقراطي.

4ـ التضييق على الحريات: حيث يحق للحكومة بموجب المادتين "19" و"20" من الدستور العمل ضدّ حرية تعبير الأفراد، كطريقة لضمان الاستقرار والوئام. كما تُجرّم المادة "46" من قانون الإعلام التعرّض لأمير الدولة بالنقد. وجاء ترتيب دولة قطر في المرتبة "104" من مجموع "179" دولة في مؤشر "مراسلون بلا حدود" لحرية الصحافة عام 2012،

9ـ يوسف اليوسف، "مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص 103.

وفي فئة "ليست حرة" في تصنيف "فريدم هاوس"[10]. ومن الأمثلة على التضييق على حرية التعبير، صدور حكم بالسجن المؤبد على الشاعر القطري "محمد بن الذيب العجمي" عام 2012، بسبب إشادته في قصائد شعرية بما سُميّ بـ"انتفاضات الربيع العربي"(المظاهرات المعارضة للأنظمة الحاكمة) وانتقاده للأمير السابق "حمد بن خليفة آل ثاني"[11]، على الرغم من أنّ دولة قطر كانت داعمةً في نفس الوقت للاحتجاجات الشعبية المعارضة وعملية التغيير السياسي في أغلب دول المنطقة.

5- تنحصر عملية التغيير السياسي داخل أسرة "آل ثاني" في ظل استئثارها بالحكم، ورغم وجود قوانين وأنظمة لانتقال السلطة بشكل سلمي داخل الأسرة الحاكمة وفق ما نصّ عليه الدستور، إلّا أنّ ذلك لم يمنع وقوع خلافات داخل الأسرة الحاكمة. فقد كان أمير دولة قطر السابق "حمد بن خليفة آل ثاني" قد وصل إلى السلطة بانقلابٍ على والده (الأمير الأسبق "خليفة بن حمد آل ثاني") عام 1995. كما حصلت محاولة انقلابية عام 1996 تهدف لإعادة الأمير الأسبق إلى السلطة، وعلى إثرها تمّ تجريد قبيلة "الغفران" التي يُقدر عددها بـ"5266" نسمة من جنسيتهم بتهمة دعم الانقلاب[12]. وهذا ما يُؤكد افتقاد النظام الحاكم للمعايير الديمقراطية، فالأمير السابق كان قد وصل إلى السلطة بطريقةٍ غير ديمقراطيةٍ، وتمّ قمع كافة المعارضين في عهده.

وبشكلٍ عام يُمكن القول: إنّ افتقاد النظام السياسي القطري للمعايير الديمقراطية في ظل الطبيعة الملكية المُطلقة له وانعدام الفصل الحقيقي بين السلطات وغياب التعددية السياسية والتضييق على الحريات وخاصةً السياسية منها، يستدعي وجود معارضة حزبية وشعبية لهذا

10- مات ج. دافي، "قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي- ملخص، تحليل وتوصيات"، (الدوحة: مركز الدوحة لحرية الإعلام، ترجمة: نوال الخليلي، 2013)، ص 37-39.

11-"قطر تحكم بالسجن المؤبد على شاعر أشاد بالربيع العربي"، قناة "France24" الإخبارية، 29 تشرين الثاني/2012، على الرابط:

https://www.france24.com/ar/20121129

12- منذر شراب، "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012"، مرجع سابق، ص 34-36.

النظام، ويجعل من التحوّل الديمقراطي في دولة قطر حاجةً مُلحةً. وقبل أن تتدخّل دولة قطر في شؤون دول أخرى –تتفوق عليها بالديمقراطية– وتعمل على تغيير أنظمتها الحاكمة منذ أواخر عام 2010، كان على أميرها السابق "حمد بن خليفة آل ثاني" القيام بعملية الإصلاح في دولته واتخاذ خطوات جادة نحو التحوّل الديمقراطي (التحوّل من الملكية المُطلقة إلى الملكية الدستورية على الأقل)، بدلاً من الإصلاحات الشكلية التي كان قد اتخذها منذ توليه منصبه عام 1995.

ثانياً- دولة مُستقرة سياسياً:

يُشير مفهوم الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه، والاستجابة لمطالب الجماهير، والتكيّف مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية على نحو يُكسبه الشرعية اللازمة لاستمراره ويحول دون تعرّضه لأيّة أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية. وهناك عدة مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي[13]، وأهمها ما يلي:

1. عدم قيام شرعية للنظام السياسي، وعدم رضا المحكومين به.
2. ضعف النظام السياسي، وعدم قدرته على حماية المجتمع من الأخطار الخارجية المُحتملة.
3. عدم الاستقرار البرلماني والحكومي: بمعنى حل البرلمان قبل انتهاء عهدته الانتخابية، والتغيير السريع للحكومة والسلطة التنفيذية القائمة.
4. فشل السياسات الاقتصادية المُنتهجة: بمعنى عجز النظام السياسي وعدم فاعليته وكفاءته في الاستجابة لمُتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية.

13- بن يمنية شايب الذراع، "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية"، (جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف: مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية– قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، جانفي/ 2019)، ص 109–110.

5. وجود نزاعات انفصالية وصراعات عرقية، وتفشي ظاهرة العنف السياسي في المجتمع.
6. سيادة الاضطرابات، وكثرة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

وطبقاً لمؤشرات عدم الاستقرار السابقة، فإنّ دولة قطر كانت تشهد حالةً من الاستقرار السياسي، حيث لم تشهد أيّاً من مؤشرات عدم الاستقرار خلال الفترة الواقعة بين عامي 2010–2012. وما ميّزها عن غيرها من الدول وتحديداً خلال عام 2011 (ذروة حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة) كان الغياب شبه التام لأيّ نوعٍ من المطالب السياسية للمواطنين القطريين سواء أكانت مُنظّمةً أم غير رسمية، حيث إنّ قلةً من القطريين شعرت بميل إلى تغيير الوضع القائم[14]. فقد برزت بعض التحركات المعارضة المحدودة جداً، سوف يتناولها الباحث لاحقاً عند الحديث عن واقع المعارضة القطرية. وبشكلٍ عام لم تحصل أيّة مظاهرات مطالبة بالإصلاح السياسي أو الاقتصادي أو معارضة للنظام الحاكم، أو أيّة اضطرابات أو أعمال عنف، أو أيّة نزاعات انفصالية أو عرقية، أو أيّة حركة نزوح أو هجرة للسكان. كما لم تحدث أيّة تغيّرات في بنية النظام السياسي، أو أيّة تغييرات حكومية واسعة، حيث واصلت السلطة التنفيذية (الأمير، مجلس الوزراء) ممارسة مهامها، كما واصل مجلس الشورى(البرلمان) عقد جلساته.

المطلب الثالث- العوامل الداخلية التي ساعدت دولة قطر في الحفاظ على استقرارها:

تلعب الأوضاع الداخلية في أيّة دولة دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار السياسي، وبالنسبة لدولة قطر فهناك مجموعةٌ من العوامل الداخلية التي جعلتها بمنأى عن التأثر بحالة عدم الاستقرار السياسي الحاصلة في محيطها الإقليمي، حيث منعت هذه العوامل قيام أيّة تحركات معارضة للنظام الحاكم وحصول أيّة اضطرابات داخلية. وهذه العوامل، هي ما يلي:

14- Kristian Ulrichsen,"Qatar And The Arab Spring –Policy Drivers and Regional Implications", (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2014), p 9.

أولاً- الازدهار الاقتصادي:

تحتل دولة قطر مكانةً اقتصاديةً مرموقةً على المستوى العربي والعالمي، فالعالمية أصبحت السمة الغالبة للاقتصاد القطري، وساهم في تكوين هذه السمة عدة عوامل أبرزها: الثروات الكبيرة من النفط (يبلغ الاحتياطي "25،4" مليار برميل) والغاز (ثالث احتياطي عالمي، ويُقدر بنحو "896" ترليون قدم مكعب)، ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (أعلى معدل نمو اقتصادي كان عام 2012)، الأنشطة الصناعية والتجارية والاستثمارية القطرية الكبيرة[15]. ومن الطبيعي أن تنعكس حالة الازدهار الاقتصادي التي تشهدها دولة قطر على مواطنيها، حيث يُعد معدل البطالة العام فيها من أقل المعدلات في العالم وبلغ حوالي "0،6%" عام 2011[16]، كما يُعد دخل الفرد فيها الأعلى في العالم، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي وصل متوسط دخل الفرد عام 2011 إلى "102،943" ألف دولار[17]. وطبقاً لذلك فإنّ مستوى معيشة المواطنين القطريين مرتفع جداً، وهذا ما يُسهم في تحقيق الاستقرار داخل الدولة نتيجة غياب أيّة مشكلات اقتصادية أو اجتماعية يُمكن أن تتحوّل إلى تحركات معارضة للحكومة أو النظام الحاكم بشكلٍ عام، فأغلب الدول العربية التي اندلعت فيها مظاهرات مناهضة للنظام الحاكم كانت تعاني من أوضاع اقتصادية سيئة وانتشار البطالة وانخفاض معدلات الدخل. وبالإضافة لمستوى المعيشة المرتفع أصلاً، تمّ زيادة الرواتب الأساسية والعلاوات الاجتماعية والمعاشات للموظفين والمتقاعدين القطريين من المدنيين (بنسبة زيادة قدرها "60%") والعسكريين (بنسبة زيادة قدرها "120%" للضباط

15- محمود الرنتيسي، "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)"، (بيروت: الدار العربية للعلوم "ناشرون" ومركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2014)، ص 32-33-34.

16- فريق تقرير حالة سكان قطر 2012، "حالة سكان قطر 2012- ثلاثة أعوام على انطلاق السياسة السكانية"، (الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، 2012)، ص 22.

17- محمود الرنتيسي، "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)"، مرجع سابق، ص33.

و"50%" للرتب الأخرى) في شهر أيلول/ عام 2011[18]. وبشكلٍ عام يُمكن القول: إنّ حالة الرفاهية الاقتصادية للمواطنين القطريين ساهمت في غياب التحركات المعارضة لنظام الحكم، وعدم اندلاع أيّة مظاهرات مطالبة بالإصلاح السياسي أو الاقتصادي، فضلاً عن مساهمتها أصلاً في عزوف المواطنين عن الاهتمام بالشأن السياسي، وبالتالي حافظت دولة قطر على حالة الاستقرار السياسي التي تتميّز بها.

ثانياً- صغر مساحة الدولة:

إنّ دولة قطر هي عبارة عن شبه جزيرة تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب آسيا وتطل على الخليج العربي، وهي دولة صغيرة لا تتجاوز مساحتها "11437" كم^2، ولها حدود برية مشتركة من الجنوب مع المملكة العربية السعودية وحدود بحرية مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين[19]. وبالرغم أنّ صغر مساحة الدولة يخلق لها مشكلات دفاعية أمام الاعتداءات الخارجية، إلّا أنّه في نفس الوقت يساعد السلطات على ضبط الأمن وقمع أيّة تحركات معارضة للنظام الحاكم، وهذا هو حال دولة قطر.

ثالثاً- قلة عدد السكان:

بلغ عدد سكان دولة قطر حسب تقديرات جهاز الإحصاء القطري لعام 2012 حوالي "1،687،173" نسمة، منهم "30%" مواطنين و"70%" وافدين[20]. وطبقاً لهذه الإحصائية فإنّ عدد المواطنين منخفض كثيراً بالمقارنة مع عدد السكان الإجمالي، ورغم أنّ ذلك يُعد حالةً سلبيةً، إلّا أنّه نتيجةً لكون الوافدين أغلبهم عبارة عن عُمال أجانب هدفهم كسب الأموال وليس لهم أيّ علاقة بالشأن السياسي، وقدرة الحكومة على تلبية احتياجات مواطنيها قليلي

18- "زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين القطريين"، (صحيفة الراية القطرية: العدد 10714، 7 أيلول/ 2011)، ص 2.
19- نواف التميمي، "الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية– النظرية والتطبيق على نموذج قطر"، (بيروت: الدار العربية للعلوم "ناشرون" ومركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2012)، ص 61.
20- عرفات جرغون، "قطر وتغير السياسة الخارجية– حلفاء ..أعداء"، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص 65.

العدد في ظل الواقع الاقتصادي المزدهر، ولكون المواطنين القطريين يحظون بمستوى معيشة مرتفع، فإنّ ذلك يمنع حدوث أيّة مشكلات تؤثر على حالة الاستقرار الداخلي.

رابعاً- التجانس العرقي والديني بين المواطنين:

تُعد دولة قطر من الدول شديدة التجانس اثنياً، فسكانها عرب لغةً وثقافةً، وهم مسلمون ديناً، والغالبية العظمى من نفس المذهب[21]. وطبعاً الحديث هنا عن المواطنين –البالغ عددهم "151، 506" نسمة، باعتبار نسبتهم "30%" من عدد السكان الإجمالي– وليس الوافدين؛ كونهم المعنيين بالشأن السياسي، بينما هدف الوافدين هو العمل فقط. وفي ظل هذا التجانس العرقي والديني الذي تتميز به دولة قطر، فإنّ الصراعات العرقية أو الطائفية والانقسامات السياسية على أساس عرقي أو طائفي مُنعدمة كُلياً فيها، وهذا ما كان من العوامل التي جعلتها بمنأى عن امتداد أحداث المنطقة إليها. فغياب التجانس بين سكان الدولة يفتح المجال أمام الانقسام والصراع العرقي أو الطائفي أو المذهبي، ونشوء النزعات الانفصالية، وتشكّل التحركات المعارضة للنظام الحاكم على أساس عرقي أو طائفي أو مذهبي، وبالتالي يفتح المجال أمام التدخل الخارجي كما حصل في العديد من الدول الأخرى، وهذا ما يؤثر سلباً على حالة الاستقرار السياسي الداخلي.

خامساً- عدم وجود معارضة قوية للنظام السياسي الحاكم:

حيث يُقيم معظم المعارضين القطريين خارج بلادهم، ولم يقوموا بتنظيم أنفسهم حتى اندلاع الأحداث في المنطقة العربية. فقد تشكّلت في عام 2011 النواة الأولى للمعارضة من خلال اجتماع نحو "66" شخصية قطرية في كندا تحت اسم "المعارضة القطرية في المنفى"، وأصدرت بيانها الأول، وترأس هذه المعارضة "عبد العزيز بن خليفة آل ثاني" وهو شقيق الأمير السابق "حمد بن خليفة آل ثاني". وفي داخل دولة قطر لم تبرز أيّة تحركات معارضة باستثناء بعض المطالبات المحدودة بالإصلاح، حيث قام الباحث القطري "علي الكواري" مع

21- المرجع السابق نفسه، ص 66.

مجموعة من القطريين عام 2011 بإطلاق ما يُسمى "لقاء الاثنين"، وهو عبارة عن اجتماع لمناقشة قضايا الإصلاح والتنمية[22]. وبشكلٍ عام فإنّ المعارضة القطرية ضعيفة، فنسبة المنتسبين إليها قليلة جداً، ولا تحظى بأيّة شعبية بين المواطنين، وبالتالي ليست قادرة على تعبئة وحشد الشعب ضد النظام الحاكم، ولم تلق الاجتماعات التي عُقدت خارج الدولة أو مطالب الإصلاح في داخلها أيّ تأييد شعبي، فضلاً عن ذلك فهي تتعرض للتضييق والقمع.

المطلب الرابع- العوامل الخارجية التي ساعدت دولة قطر في الحفاظ على استقرارها:

بحكم أنّ التدخل الخارجي ساهم في نشوء حالة عدم الاستقرار السياسي في أغلب الدول العربية منذ أواخر عام 2010، يقصد الباحث بالعوامل الخارجية تلك العوامل التي منعت تعرّض دولة قطر لأيّة تدخلات خارجية تهدف إلى إسقاط نظامها الحاكم أو زعزعة استقرارها. وهذه العوامل هي ما يلي:

أولاً- التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية:

ترتبط دولة قطر بعلاقات تحالف استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمع وصول أمير دولة قطر السابق "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى منصبه عام 1995 وقّع اتفاقية دفاع استراتيجي مع الولايات المتحدة[23]، وكانت العلاقات بين الدولتين بدأت بالتطور منذ عام 1992 بتوقيع اتفاقية التعاون والدفاع المشترك، ومن ثمّ إنشاء الولايات المتحدة لقاعدتين عسكريتين على الأراضي القطرية وهما: قاعدة "العديد" الجوية (أكبر قواعد الولايات المتحدة خارج أراضيها، وتأوي القيادة العسكرية المركزية الأمريكية التي قادت الحرب على أفغانستان والعراق بعد هجمات 11 أيلول عام 2001) وقاعدة "السيلية" (أكبر قاعدة أمريكية للتخزين

22- أحمد حويدق، "المعارضة القطرية.. تاريخ من مواجهة تنظيم الحمدين"، مؤسسة "بوابة العين الإخبارية" للإعلام والدراسات، 26 حزيران/ 2018، على الرابط: https://al-ain.com/article/qatari-opposition-until-tamim-claim-to-leave

23- عماد المرسومي، "الدور القطري– فوضى برائحة الغاز"، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2014)، ص 63.

المُسبق للأسلحة خارج الولايات المتحدة). بالإضافة لذلك هناك العديد من الروابط الاقتصادية المُهمة بين الدولتين وخاصةً في قطاع النفط والبتروكيماويات، كما توسعت الاستثمارات القطرية في الولايات المتحدة ولاسيما في قطاعي البنوك والعقارات، وهناك مصالح للعديد من الشركات الأمريكية في دولة قطر وخاصةً في مجال الطاقة والبتروكيماويات[24]. وعلى الرغم من خروج دولة قطر بعض الشيء عن التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة من خلال علاقاتها مع إيران وحركات المقاومة، إلّا أنّ ذلك لا يؤثر على المصالح الأمريكية، وطالما أن دولة قطر تضمن المصالح الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، فإنّ الأخيرة ستحرص كقوة عظمى قائد للنظام الدولي على حماية نظامها الحاكم، وستمنع أيّة تدخلات خارجية تهددها.

ثانياً- العلاقات المتينة مع القوى الأوروبية الكبرى:

ترتبط دولة قطر بعلاقاتٍ وثيقةٍ مع العديد من الدول الأوروبية الكبرى، مثل: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. وسيتناول الباحث هنا علاقات قطر بكلٍ من فرنسا وبريطانيا فقط؛ باعتبارهما من القوى الكبرى التي تتدخل عادةً في المنطقة العربية، وتنسجم سياستهما الخارجية مع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الكثير من القضايا. وبالنسبة لهذه العلاقات فهي متينةٌ جداً، حيث تربط دولة قطر بهما اتفاقية تعاون عسكري[25]، فضلاً عن وجود مصالح اقتصادية واسعة بينها وبين الدولتين تتجلى في ما يلي: تُعد قطر الوجهة الأولى للاستثمارات الفرنسية في دول مجلس التعاون الخليجي وتعمل فيها "151" شركة فرنسية برأسمال مُستقل ومُشترك، تُعتبر فرنسا ثاني أكبر دولة للاستثمارات القطرية في الاتحاد الأوروبي بحجم يبلغ نحو "25" مليار دولار[26]، تمتلك بريطانيا استثمارات كبيرة في قطر في

24- منذر شراب، "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2011"، مرجع سابق، ص47-49-50.
25- عرفات جرغون، "قطر وتغير السياسة الخارجية- حلفاء ..أعداء"، مرجع سابق، ص 93.
26- "العلاقات القطرية-الفرنسية"، (الدوحة: وزارة الخارجية- المعهد الدبلوماسي، سلسلة قطر والعالم "4"، ط1، 2015)، ص 55-57-58.

كثيرٍ من المجالات؛ حيث تعمل "528" شركة بريطانية في قطر وأهمها شركة "شل"- المُتخصصة في صناعة النفط- التي تتجاوز استثماراتها "21" مليار دولار، يُقدر حجم الاستثمارات القطرية في بريطانيا بنحو "45" مليار دولار في ظل كون الأخيرة وجهةً رئيسيةً للاستثمارات القطرية، وتقوم قطر بتزويد بريطانيا بنحو "19%" من احتياجاتها من الغاز المُسال[27]. وفي ظل وجود هذه المصالح الاقتصادية لكلٍ من فرنسا وبريطانيا مع قطر، وحفاظاً عليها، ورغبةً منهما في توسيعها؛ فمن الطبيعي أن تُحافظ هاتان الدولتان على علاقاتٍ جيدةٍ مع قطر، وتعملا على تعزيزها، وأن تُوفرا الحماية لنظامها السياسي الحاكم، وأن لا تتدخلا في شؤونها أو تعملا على زعزعة استقرارها كما فعلتا في العديد من دول المنطقة.

ثالثاً- السياسة الخارجية غير العدائية قبل عام 2010:

كان تحقيق المكانة الإقليمية والدولية، وتأمين الحماية من المهددات الأمنية من أبرز أهداف السياسة الخارجية لدولة قطر قبل عام 2010. وفي إطار ذلك: ركّزت على تعميق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية والأوروبية وتوسيعها مع دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[28]، وحافظت على علاقات مع إيران رغم تحفظات ومخاوف بقية دول مجلس التعاون الخليجي منها (حيث تُعد دولة قطر وسلطنة عُمان من أكثر دول مجلس التعاون الخليجي اعتدالاً في سياستها الخارجية تجاه إيران)، ولعبت دور "الوسيط الدبلوماسي" لحل العديد من الأزمات والنزاعات في لبنان والسودان واليمن وبين الفصائل الفلسطينية، وحافظت على صلاتٍ كبيرةٍ مع حركة "حماس" الفلسطينية وحزب "الله" في

27- "العلاقات القطرية-البريطانية"، (الدوحة: وزارة الخارجية- المعهد الدبلوماسي، سلسلة قطر والعالم "7"، ط1، 2016)، ص 62-64-66.

28- محمود الرنتيسي، "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)"، مرجع سابق، ص 40-41- 54.

لبنان[29]. وبشكلٍ عام يُمكن القول: إنّ السياسة الخارجية القطرية لم تكن ذات طابع عدائي قبل عام 2010، حيث لم تتدخّل دولة قطر في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول، ولم تسع لزعزعة استقرارها، وباستثناء خلافاتها المؤقتة مع بعض الدول العربية لم تحصل أيّة خلافات أو أزمات كبرى بين دولة قطر وغيرها من الدول سواء في محيطها الإقليمي أو حول العالم، بل على العكس حافظت على علاقاتٍ جيدةٍ ومتوازنةٍ مع جميع الدول بما فيها الدول المُتنازعة. وهذا ما جعل نسبة الدول المعادية لها شبه مُنعدمةٍ، وبالتالي منع تشكّل أيّة محاور مُعادية لها.

رابعاً- الدور الوظيفي الذي لعبته على الصعيد الإقليمي بعد عام 2010 في إطار تنفيذ مشروع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين الهادف إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط:

على الرغم من كون دولة قطر دولةً صغيرةً، والدول الصغيرة عادةً يكون دورها الخارجي محدوداً أو مُنعدماً، إلّا أنّها وبعد أن كانت قد لعبت دور "الوسيط الدبلوماسي المُحايد"، تحوّلت منذ أواخر عام 2010 لانتهاج سياسةٍ خارجيةٍ تدخليةٍ، استناداً إلى رؤية أميرها السابق "حمد بن خليفة آل ثاني" بأنّ الوقت مناسب لتضطلع بلاده بدور إقليمي أكبر[30]. فمنذ أواخر عام 2010 وظّفت دولة قطر مختلف أدواتها، لتلعب دوراً إقليمياً مؤثراً، إمّا بشكل مُستقل أو من خلال تدخّلها بشكل مباشر إلى جانب حلفائها من القوى الإقليمية والدولية التي تدخّلت في المنطقة العربية. ويأتي هذا التحوّل الذي طرأ على سياسة قطر الخارجية في إطار سعيها إلى تحقيق المكانة الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أنّ دورها الإقليمي الذي لعبته أخذ جانباً وظيفياً يأتي في إطار تنفيذ مشروع الولايات المتحدة الأمريكية

29- نواف التميمي، "الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية- النظرية والتطبيق على نموذج قطر"، مرجع سابق، ص 74-75.
30-Sultan Barakat, "Qatari Mediation: Between Ambition And Achievement",(Doha: Brookings Doha Center, 2014),p 29.

وحلفائها من القوى الأوروبية الهادف إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالح هذه القوى، وبالتالي فهي اضطرت للقيام بهذا الدور؛ حفاظاً على استقرارها وتجنباً لتدخّل هذه القوى في شؤونها. ويُمكن الاستدلال على طبيعة الدور الإقليمي القطري، من حيث فعاليته، وكيف أنّه أخذ جانباً وظيفياً، وكذلك كيف أنّه لم يخرج عن توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من القوى الأوروبية تجاه المنطقة العربية، من خلال ما يلي:

1- إنّ إسهام دولة قطر في إسقاط النظام السياسي الحاكم في تونس ومصر عام 2011، ومن ثمّ دعمها للنظام الحاكم الجديد في كلا الدولتين، لم يكن يتعارض مع توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها من القوى الأوروبية تجاه هاتين الدولتين، ولم يُشكّل أيّ تهديد للمصالح الأمريكية والأوروبية فيهما: فقد ساهمت دولة قطر في إسقاط النظام الحاكم في كل من تونس ومصر عام 2011 من خلال توظيف أداتها الإعلامية (قناة "الجزيرة" الإخبارية) من أجل التحريض ضدّهما؛ فمع اشتداد المظاهرات في تونس أواخر عام 2010 عطّلت القناة برامجها الاعتيادية ودخلت في دورة أخبار مفتوحة عرضت من خلالها الصور والأخبار المُرسلة عبر الإنترنت، وكذلك قامت بتغطية المظاهرات في مصر على مدار "24" ساعة منذ اندلاعها في مطلع عام 2011، وأرسلت أشخاصاً من العاصمة القطرية "الدوحة" للعمل كمراسلين سريين[31]. وكانت وسائل الإعلام، وخاصةً قناة "الجزيرة"، قد لعبت دوراً كبيراً في إحداث التغيير السياسي الشامل في كل من الدولتين، وتصعيد الاحتجاجات الشعبية في كثيرٍ من دول المنطقة العربية. وبعد سقوط النظام الحاكم في كل من الدولتين في مطلع عام 2011، وفي إطار سعي دولة قطر إلى تحقيق المكانة

31- Aref Hijjawi, "The Role of Al-Jazeera (Arabic) in the Arab Revolts of 2011" In "People's Power- The Arab World in Revolt", (Beirut: Heinrich Boll Foundation, Perspectives, Special Issue, may/ 2011), P 69-71.

الإقليمية والدولية؛ عملت على توسيع نفوذها الإقليمي من خلال إيجاد أنظمة حاكمة مُتحالفة معها في كل منهما عبر تقديم الدعم لجماعة "الإخوان المسلمين" – التي تربطها بها علاقةٌ وثيقةٌ– من أجل مساعدتها في الوصول إلى السلطة. وبعد وصول حركة "النهضة" (الذراع السياسي لجماعة "الإخوان المسلمين" في تونس) إلى السلطة في تونس أواخر عام 2011، ووصول حزب "الحرية والعدالة" (الذراع السياسي لجماعة "الإخوان المسلمين" في مصر) إلى السلطة في مصر عام 2012، عملت دولة قطر على دعم هذه الأنظمة؛ حيث بلغ مثلاً مجموع الدعم المالي القطري لمصر في عهد الرئيس السابق "محمد مرسي" حوالي "5" مليار دولار، مع وعود تصل إلى "18" مليار دولار من الاستثمارات[32]. وبالنسبة لمدى تأثير الدور القطري في تونس ومصر على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها من القوى الأوروبية ومدى توافقه مع سياساتهم الخارجية تجاه المتغيرات الحاصلة في كل من الدولتين، فإنّه لم يُشكّل أيّ تهديدٍ لمصالح هذه القوى ولم يخرج عن توجهات سياساتهم الخارجية تجاه الدولتين؛ فرغم أنّ دولة قطر ساهمت في إسقاط النظام الحاكم في مصر والذي كان حليفاً للولايات المتحدة، وكذلك النظام الحاكم في تونس والذي كان حليفاً لفرنسا، إلّا أنّ كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا بالإضافة إلى بريطانيا، كانت قد اعترفت بعملية التغيير السياسي الحاصلة في الدولتين، وعملت على استثمارها من أجل نقل الحراك السياسي باسم "الربيع العربي" وتحت شعار "الديمقراطية" إلى دول عربية مُستهدفة (ليبيا وسورية)، كما أنّ هذه القوى اعترفت بالأنظمة الحاكمة الجديدة في كل من تونس ومصر وتعاملت معها في ظل عدم معارضتها لوصول جماعة "الإخوان" إلى السلطة.

2- إنّ إسهام دولة قطر في إسقاط النظام السياسي الحاكم في ليبيا عام 2011 جعلها شريكاً لأعضاء حلف شمال الأطلسي (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا... وغيرهم) في تنفيذ مخططاتهم وضمان وتوسيع مصالحهم في ليبيا: حيث كانت دولة قطر

32- Sultan Barakat, "Qatari Mediation: Between Ambition And Achievement",op.cit, p 30.

لعبت دوراً كبيراً في عملية إسقاط النظام الحاكم عام 2011؛ فبالإضافة إلى التحريض الذي قامت به ضدّ هذا النظام عبر أداتها الإعلامية (قناة "الجزيرة") وأداتها الدينية–الأيديولوجية (الداعية "يوسف القرضاوي" رئيس ما يُسمى بـ"الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين")، كانت أول دولة عربية تعترف بـ"المجلس الوطني الانتقالي" كـ"ممثل شرعي" وحيد للشعب الليبي، وتصدّرت تحرك جامعة الدول العربية لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، ودعمت المعارضة إعلامياً، وشاركت في العملية العسكرية التي شنّها حلف شمال الأطلسي إلى جانب قيامها بتسليح وتدريب وتمويل فصائل المعارضة[33]؛ حيث كانت قد أرسلت "6" طائرات مقاتلة من طراز "ميراج" للمشاركة في العمليات العسكرية ضدّ النظام الحاكم، وقام مئات الجنود القطريون بمساعدة المعارضة المسلحة، وبلغ مجموع الدعم المالي القطري للمعارضة المسلحة أكثر من "400" مليون دولار[34]. وبعد سقوط النظام الحاكم، فإنّه وبالرغم من انحياز دولة قطر ودعمها للتيارات الإسلامية الليبية، إلّا أنّ ذلك لم يُؤثر على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في ظل اعترافهم وتعاملهم مع السلطات الانتقالية الليبية التي كانت التيارات الإسلامية مُمثلةً فيها؛ حيث كان لها حضور مُؤثر داخل الحكومة و"المؤتمر الوطني العام"(البرلمان) الذي تمّ انتخابه عام 2012.

3- إنّ الدور التخريبي الذي لعبته دولة قطر في سورية، يأتي في سياق انضمامها إلى المحور المُعادي لسورية، والذي يضم العديد من الأطراف والقوى الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا والسعودية: فرغم العلاقات الوثيقة التي كانت تربط قطر بسورية قبل عام 2011، إلّا أنّ دولة قطر انتهجت سياسةً عدائيةً تجاهها منذ اندلاع الأحداث فيها عام 2011. فمع اندلاع الأحداث في سورية، وظّفت دولة قطر أداتها الإعلامية وأداتها الدينية من أجل التضليل والتحريض ضدّ النظام السياسي

33- عرفات جرغون، "قطر وتغير السياسة الخارجية– حلفاء ..أعداء"، مرجع سابق، ص 214–215–216–217.
34- Sultan Barakat, "Qatari Mediation: Between Ambition And Achievement", op.cit, p 30.

الحاكم، كما عملت على تحفيز السوريين على التظاهر من خلال تمويل المظاهرات؛ حيث كشف الرئيس السوري "بشار الأسد" خلال مقابلته مع قناة "روسيا اليوم الدولية" عام 2019 عن قيامها بدفع "50" دولاراً للمتظاهرين في البداية ثمّ "100" دولار في الأسبوع، وهذا ما كان يكفي المتظاهرين للعيش بدون عمل وبالتالي بات من الأسهل عليهم الانضمام إلى المظاهرات ودفعهم نحو التسلّح[35]. وبالإضافة إلى ذلك، لعبت دولة قطر دوراً رئيسياً في تعليق عضوية سورية في جامعة الدول العربية، وسعت إلى إقرار حظر جوي عليها ووضعها تحت البند السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة (الذي يُجيز استعمال القوة العسكرية)، وقدّمت الدعم المالي للمسلحين ودرّبتهم وزوّدتهم بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة وسهّلت عبورهم إلى سورية[36]. وكان هذا الدور التخريبي الذي لعبته دولة قطر في سورية، قد جعل منها شريكاً للقوى الدولية والإقليمية المُعادية لسورية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا) في تنفيذ مخططها الهادف إلى زعزعة استقرار سورية، وإسقاط النظام السياسي الحاكم فيها، وإيجاد نظام حاكم جديد مُتحالف مع هذه القوى ويضمن مصالحها ويُوسع نفوذها ويُخرج سورية من دائرة الدول المُهددة لكيان الاحتلال الإسرائيلي؛ نتيجة دعمها لحركات المقاومة في ظل انتهاجها لسياسةٍ خارجيةٍ مساندةٍ ومؤيدةٍ للقضايا العربية، ومناهضتها لمشاريع الولايات المتحدة وحلفائها من القوى الأوروبية في المنطقة العربية.

4- إنّ إسهام دولة قطر في إحداث التغيير السياسي في اليمن عام 2011، لم يكن يتعارض مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من القوى الأوروبية تجاه اليمن: حيث كانت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا قد دعت إلى نقل السلطة في اليمن ودعمت العملية السياسية الانتقالية، وبالنسبة لدولة قطر فقد كانت ساهمت في حصول التغيير السياسي؛ فبالإضافة إلى اتباعها لسياسة التحريض ضدّ النظام السياسي الحاكم،

35- "أموال قطر سبب المشكلة"، (صحيفة الوطن السورية: العدد 3272، 12 تشرين الثاني/ 2019)، ص3.
36- شاهر الشاهر، "تجلّيات الحرب على سورية"، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الدراسات "2"، 2018)، ص 66-67.

قدّمت الدعم الإعلامي والمالي للمعارضة، وشاركت في "المبادرة الخليجية" لحل الأزمة اليمنية(التي نصّت على تنحي الرئيس السابق "علي صالح" عن منصبه وتسليم صلاحياته لنائبه "عبد ربه هادي")، كما كان رئيس الوزراء–وزير الخارجية القطري الأسبق "حمد بن جاسم آل ثاني" أول طرف دولي دعا الرئيس اليمني السابق إلى التنحي عن السلطة[37].

5- إنّ مشاركة دولة قطر في دعم وحماية النظام السياسي الحاكم في البحرين، كان يتوافق مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من القوى الأوروبية تجاه هذه الدولة: حيث كانت دولة قطر شاركت في قوات "درع الجزيرة" التي دخلت إلى البحرين عام 2011 لاحتواء وقمع الاحتجاجات فيها، كما كانت تغطية قناة "الجزيرة" لأحداث البحرين ضعيفةً أو مُنعدمة كُلياً[38]؛ تجنباً للتحريض ضدّ النظام الحاكم والضغط عليه. ويعود سبب اختلاف السياسة الخارجية لدولة قطر تجاه أحداث البحرين إلى تخوّفها من امتداد الأحداث إليها في حال سقوط النظام الحاكم في البحرين؛ بحكم تشابه الدولتين في نظام الحكم الوراثي، فضلاً عن عدم وجود توجّه أمريكي أو أوروبي بشكلٍ عام لإحداث التغيير السياسي فيها في ظل استضافتها لمقر الأسطول الأمريكي الخامس ووجود مصالح أخرى مُتعددة معها.

وفي ظل بروز دولة قطر كشريكٍ للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من القوى الأوروبية في تنفيذ سياساتهم الخارجية تجاه المنطقة العربية، وعدم تشكيل الدور الإقليمي الذي لعبته منذ أواخر عام 2010 أيّ تهديدٍ لمصالح هذه القوى، فمن الطبيعي أن لا تتدخّل هذه القوى في شؤون دولة قطر أو تضغط عليها أو تعمل على زعزعة استقرارها وأن يحظى نظام

37- محمود الرنتيسي، "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011–2013)"، مرجع سابق، ص 112.

38- عماد المرسومي، "الدور القطري– فوضى برائحة الغاز"، مرجع سابق، ص 122.

الحكم فيها بالتأييد والحماية من قبل هذه القوى التي كانت ولاتزال تتدخّل في المنطقة العربية لحماية مصالحها وتوسيع نفوذها عبر مشاريع مُتجددة.

خامساً- المكانة المُهمة في أسواق الطاقة العالمية:

فكما ذُكر سابقاً تمتلك دولة قطر موارد طبيعية ضخمة من النفط والغاز، إلّا أنّ مواردها من الغاز الطبيعي هي الأهم؛ كونها تمتلك ثالث احتياطي عالمي منه، وتحوّلت لتصبح أكبر مُورّدٍ للغاز الطبيعي المُسال في العالم بطاقة "77" مليون طن سنوياً، وتغطي صادراتها من الغاز الأسواق العالمية في آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية[39]. وهذا ما يجعل استقرار دولة قطر ضرورياً لكافة الدول المستوردة للغاز، بهدف ضمان استمرار تدفق إمدادات الطاقة. فضلاً عن ذلك، وفي إطار منافسة الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة الروسية في مجال الغاز (حيث تمتلك روسيا أكبر احتياطي في العالم، وتعتمد الدول الأوروبية اعتماداً كبيراً على الغاز والنفط الروسيين) كان قد برز مشروع خط لنقل الغاز القطري إلى أوروبا عبر سورية[40]. وهذا ما يُبيّن سعي الولايات المتحدة والقوى الأوروبية لتوظيف إمكانات دولة قطر في مجال الطاقة للحد من نفوذ روسيا وإفقادها لإحدى أدوات الضغط على الاتحاد الأوروبي ومنعها من استعادة مكانتها الدولية كقوة عظمى مُنافسة للولايات المتحدة من جهة، بالإضافة لحرص هذه القوى على ضمان أمن الطاقة من جهةٍ أخرى، وبالتالي فإنّ استقرار دولة قطر وحماية نظامها الحاكم يُعد ضرورياً لتحقيق مصالح هذه القوى.

سادساً- إقامة علاقات مع كيان الاحتلال الإسرائيلي:

39- Ibrahim Ibrahim and Frank Harrigan, "Qatar's economy: Past, Present and future", (Qatar foundation: QScience Connect, September/ 2012), p 9.

40- شاهر الشاهر، "تجلّيات الحرب على سورية"، مرجع سابق، ص 127-130-132.

كانت دولة قطر أول دولةٍ من دول مجلس التعاون الخليجي تُقيم علاقاتً علنيةً مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، فقد تمّ افتتاح مكتب "التمثيل التجاري الإسرائيلي" في عاصمتها "الدوحة" منذ عام 1996[41]. وإلى جانب إقامة دولة قطر لعلاقاتٍ مع كيان الاحتلال، فقد كانت أقامت علاقاتً جيدةً مع حركات المقاومة في نفس الوقت، ويأتي ذلك في إطار سياستها الخارجية المُرتكزة على إقامة علاقات إقليمية متوازنة والهادفة إلى ضمان أمنها واستقرارها. كما أنّه وبالرغم من إعلان دولة قطر إغلاق مكتب التمثيل الإسرائيلي في عاصمتها "الدوحة" عام 2009 بسبب العدوان الذي شنّته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، إلّا أنّ علاقاتها مع كيان الاحتلال لم تنقطع؛ حيث إنّ زيارة أميرها السابق "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى قطاع غزة عام 2012 لم تكن لتحدث دون تنسيق قطري–إسرائيلي، كما إنّ مشاركة فرق رياضية إسرائيلية في عدة فعاليات رياضية دولية أُقيمت في دولة قطر بعد إغلاق المكتب يدل على استمرار هذه العلاقات. وبشكلٍ عام، فإنّ إقامة دولة قطر لعلاقاتٍ مع كيان الاحتلال الإسرائيلي الذي لا تعترف به أغلب الدول العربية، أسهم في الحفاظ على تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية –الحامي والداعم الأول لهذا الكيان– وعلى علاقاتها المتينة مع القوى الأوروبية الداعمة لكيان الاحتلال، وبالتالي فقد ساهمت هذه العلاقات في حفاظ دولة قطر على استقرارها في ظل بقائها خارج دائرة الدول المُستهدفة بالمشاريع الأمريكية والأوروبية والصهيونية الهادفة إلى ضمان أمن هذا الكيان.

الخاتمة:

على الرغم من حاجة دولة قطر للتحوّل الديمقراطي عبر الانتقال أقل ما يُمكن نحو الملكية الدستورية، وتوتر علاقاتها مع العديد من دول المنطقة بعد تبنيها لسياسةٍ إقليميةٍ ذات طابع تدخلي–عدائي منذ أواخر عام 2010، إلّا أنّ حالة الاستقرار السياسي الداخلي التي تتميّز بها ليس من المحتمل أن يطرأ عليها أيّ تغيير في المستقبل القريب. وأكثر ما يُمكن أن يحصل هو الانقلابات داخل الأسرة الحاكمة، فكل أمراء الدولة –باستثناء الأمير الحالي

41- محمود الرنتيسي، "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011–2013)"، مرجع سابق، ص 53–140.

"تميم بن حمد آل ثاني" الذي تنازل له والده(الأمير السابق) عن السلطة عام 2013– منذ استقلالها كانوا قد وصلوا إلى مناصبهم من خلال الانقلاب وبدعم خارجي. وبالنسبة للعوامل التي تُسهم في حفاظ دولة قطر على استقرارها السياسي خلال المستقبل القريب، فهي ما يلي:

1ـ الأوضاع الاقتصادية المزدهرة: حيث إنّ احتياطي دولة قطر من الغاز الطبيعي والنفط، فضلاً عن استثماراتها الخارجية، سوف تُمكّنها من الحفاظ على حالة الازدهار الاقتصادي التي تتميّز بها، وبالتالي الحفاظ على حالة الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها مواطنوها. وهذا ما يؤدي إلى استمرار عزوف المواطنين عن الاهتمام بالشأن السياسي، وغياب أيّة مطالب شعبية بالإصلاح السياسي أو الاقتصادي، وبالتالي يمنع حدوث أيّة اضطرابات أو أزمات داخلية.

2ـ إنّ التحالفات الإقليمية الجديدة لا تُشكّل أيّ تهديدٍ خطيرٍ على دولة قطر: ففي ظل المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010، برزت تحالفاتٌ إقليميةٌ جديدةٌ. فبينما حافظت إيران على تحالفها مع سورية ضمن "محور المقاومة"، تحالفت تركيا مع قطر، وكذلك برز تحالف آخر بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر. ورغم أنّ التحالف الأخير هو تحالف مناوئ للتحالف القطري–التركي، إلّا أنّه لا يُشكّل أيّ تهديدٍ على دولة قطر؛ فرغم خلافاتها الأخيرة مع دول هذا التحالف على خلفية سياستها الإقليمية وخاصةً فيما يتعلق بدعمها لجماعة "الإخوان المسلمين"، إلّا أنّ مصر لن تعمل على زعزعة استقرارها بمعزل عن حلفائها، كما أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تحرص على بقاء نظام الحكم الوراثي في قطر؛ بحكم تشابهه مع أنظمتها الحاكمة، فرغم ممارستهم الضغوط عليها منذ عام 2014 – عبر سحب السفراء– وقطعهم العلاقات معها منذ عام 2017، إلّا أنّ هدفهم من وراء ذلك هو إجبارها على تغيير سلوكها الإقليمي وليس زعزعة استقرارها. وكذلك فإنّ التحالف الإيراني–السوري لا يُشكّل أيّ تهديدٍ لها؛ فسورية مُنشغلةٌ بأوضاعها الداخلية وهي لا تتدخّل عادةً لزعزعة استقرار غيرها من الدول، كما أنّ إيران لن تعمل على زعزعة استقرارها في ظل علاقاتها الجيدة معها –على عكس أغلب دول مجلس التعاون– والتي تعزّزت بعد اندلاع الأزمة الخليجية/القطرية عام 2017.

3- ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن الحماية لدولة قطر، طالما بقيّت لها مصلحة في ذلك: ففي ظل بقاء منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ أمريكية؛ بحكم كون الولايات المتحدة قوة عظمى وعدم مزاحمة روسيا والصين –كقوى صاعدة تنافسها على قيادة النظام الدولي– لها على النفوذ في هذه المنطقة، ستبقى الولايات المتحدة – رغم أنّها أقرب إلى التحالف السعودي/الإماراتي– تؤمن الحماية لدولة قطر وتمنع أيّة قوى أخرى من زعزعة استقرارها؛ حمايةً لمصالحها. وبالرغم من استضافة دولة قطر لقاعدة عسكرية تركية منذ عام 2015، إلّا أنّ تركيا كقوة إقليمية لا تستطيع تأمين الحماية الكاملة لها، وتبقى الولايات المتحدة الحامي الأول لها.

وبشكلٍ عام يُمكن القول: إنّ استقرار دولة قطر في المستقبل البعيد يرتبط بالدرجة الأولى باحتياطياتها من مصادر الطاقة وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية في حال حصول تغيّرات جذرية في بنية النظام الدولي. ففي ظل اعتماد اقتصادها بالدرجة الكبرى على عائدات الغاز والنفط، فإنّها مُعرضةٌ مستقبلاً لحصول أزمات ومشكلات اقتصادية واجتماعية عند نضوب هذه الموارد غير المتجددة، كما أنّ الولايات المتحدة – حتى في حال بقائها قائد للنظام الدولي– سوف تخرج من منطقة الخليج العربي وتسحب قواعدها العسكرية منها وترفع الحماية عن الأنظمة الحاكمة في دولها في حال نضوب مصادر الطاقة هذه، وهذا ما يفتح المجال لتدخّل قوى أخرى إقليمية أو دولية لتحل محلها في النفوذ، ولن تكون دول مجلس التعاون الخليجي قادرةً على الدفاع عن بعضها في ظل ضعفها العسكري وعدم قدرتها على مواجهة القوى الإقليمية والدولية وتشابه مصيرها في حال نضوب موارد الطاقة. ومن جهةٍ أخرى فإنّ فقدان الولايات المتحدة لمكانتها في النظام الدولي، من شأنه أن يفتح المجال أمام نشوء تحالفات إقليمية ودولية جديدة قد تُهدد حالة الاستقرار في دولة قطر، من خلال تدخّل قوى إقليمية أو دولية أخرى في شؤونها وفي منطقة الخليج العربي بشكلٍ عام.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- "العلاقات القطرية–البريطانية"، (الدوحة: وزارة الخارجية– المعهد الدبلوماسي، سلسلة قطر والعالم "7"، ط1، 2016).

2- "العلاقات القطرية–الفرنسية"، (الدوحة: وزارة الخارجية– المعهد الدبلوماسي، سلسلة قطر والعالم "4"، ط1، 2015).

3- تمارا الأسدي ومحمد الشبوط، "عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية"، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018).

4- شاهر الشاهر، "تجلّيات الحرب على سورية"، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الدراسات "2"، 2018).

5- عرفات جرغون، "قطر وتغير السياسة الخارجية– حلفاء ..أعداء"، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016).

6- عماد المرسومي، "الدور القطري– فوضى برائحة الغاز"، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2014).

7- محمد فخري راضي، "دور الإعلام في تنشيط الحراك السياسي العربي"، (عمّان: دار أمجد للنشر، 2014).

8- محمود الرنتيسي، "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011–2013)"، (بيروت: الدار العربية للعلوم "ناشرون" ومركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2014).

9- نواف التميمي، "الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية– النظرية والتطبيق على نموذج قطر"، (بيروت: الدار العربية للعلوم "ناشرون" ومركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2012).

10- يوسف اليوسف، "مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011).

- **الدوريات:**

1- إيمان أحمد، "الديمقراطية والتحول الديمقراطي: الأبعاد النظرية والتأصيلية"، (مجلة المعهد المصري للدراسات: المجلد الأول، العدد الأول، يناير/ 2016).

2- بن يمنية شايب الذراع، "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية"، (جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف: مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية– قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، جانفي/ 2019).

3- زياد الدباغ، "الواقع السياسي في اليمن بعد عام 2010"، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية، العدد 41، صيف 2019).

- **الرسائل العلمية:**

1- قروف لميرة، "البعد الاقتصادي في الحراك العربي"، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2016).

2- منذر شراب، "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003– 2012"، (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية–قسم التاريخ، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، 2014).

3- يوسف محمد، "التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011– 2015"، (جامعة بنغازي: كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2019).

- **الصحف:**

1- "أموال قطر سبب المشكلة"، (صحيفة الوطن السورية: العدد 3272، 12 تشرين الثاني/ 2019).

2- "زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين القطريين"، (صحيفة الراية القطرية: العدد 10714، 7 أيلول/ 2011).

- **التقارير:**

1- فريق تقرير حالة سكان قطر 2012، "حالة سكان قطر 2012– ثلاثة أعوام على انطلاق السياسة السكانية"، (الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، 2012).

2- مات ج. دافي، "قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي– ملخص، تحليل وتوصيات"، (الدوحة: مركز الدوحة لحرية الإعلام، ترجمة: نوال الخليلي، 2013).

- **المواقع الإلكترونية:**

1ـ أحمد حويدق، "المعارضة القطرية.. تاريخ من مواجهة تنظيم الحمدين"، مؤسسة "بوابة العين الإخبارية" للإعلام والدراسات، 26 حزيران/ 2018.
https://al-ain.com/article/qatari-opposition-until-tamim-claim-to-leave

2ـ "قطر تحكم بالسجن المؤبد على شاعر أشاد بالربيع العربي"، قناة "France24" الإخبارية، 29 تشرين الثاني/ 2012.
https://www.france24.com/ar/20121129

ثانياً ـ المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Aref Hijjawi, "The Role of Al-Jazeera (Arabic) in the Arab Revolts of 2011" ***In*** "People's Power- The Arab World in Revolt", (Beirut: Heinrich Boll Foundation, Perspectives, Special Issue, may/ 2011).
2. Ibrahim Ibrahim and Frank Harrigan, "Qatar's economy: Past, Present and future", (Qatar foundation: QScience Connect, September/ 2012).
3. Kristian Ulrichsen,"Qatar And The Arab Spring −Policy Drivers and Regional Implications", (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2014).
4. Sultan Barakat, "Qatari Mediation: Between Ambition And Achievement",(Doha: Brookings Doha Center, 2014).

تاريخ ورود البحث:2020/07/13
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/02/11